

Distr.: Limited
22 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

دولة فلسطين*: مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٢) اللذين اعتمدا في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ برنامج العمل، وإذ تشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمدته مؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المعقد في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي أقرته الجمعية في قرارها ٧٠/٢٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦،

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٧٣/٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



وإذ تؤكد من جديد الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإتاحة رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفرضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل وبلاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئية مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى اتفاق باريس^(٣) وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٤) التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير أيضاً إلى الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٥)، وإذ تقر بأن أقل البلدان نمواً ينبغي لها، عند تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، أن تولي اهتماماً خاصاً للتحديات الحضرية الفريدة والناشئة،

وإذ تشير إلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإلى مبادئه التوجيهية^(٦)، وإذ تشير أيضاً إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفاءة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية، وإذ تقر بأن تنفيذه يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

(٣) المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٤) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٥) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تؤكد أوجه التآزر بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في التقرير الخاص المعنون "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية" الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٤٢/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠١٩ المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٩^(٧)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وقرارها ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ تشدد على أهمية تنفيذها بالكامل وفي حينها،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٨)؛

٢ - **تهيب** بأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق تنمية أقل البلدان نمواً في جميع المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل إسطنبول^(٩) ضماناً لتنفيذ برنامج العمل في أوانه وبصورة فعالة وكاملة خلال الفترة المتبقية من العقد، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٠)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١١) التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، واتفاق باريس^(١٢) المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٣)، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(١٤)، والخطة الحضرية الجديدة^(١٥)؛

(٧) A/74/475، المرفق.

(٨) A/74/69-E/2019/12.

(٩) القرار ١/٧٠.

(١٠) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

٣ - **تدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

٤ - **تشير** إلى الاتفاق الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نمواً، وتشدد على أهمية تتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخراً وبرنامج عمل اسطنبول على جميع الصعد، وتشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

٥ - **تؤكد من جديد** احتياج أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتثيب بالمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر ويعززه من أجل تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نمواً وتيسير متابعتها ورصدها على نحو متسق؛

٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تعزيز عمله التحليلي بشأن أقل البلدان نمواً، مع التركيز بوجه خاص على القدرات الإنتاجية، وقياسها، وعلى التحول الهيكلي، وعلى الصلات التي تربط تلك الأمور بالتجارة والتنمية، من باب المساهمة في فهم الآليات الأساسية التي تؤدي بأقل البلدان نمواً إلى التغلب على المعوقات الهيكلية التي تواجهها وبلوغ أهدافها الإنمائية؛

٧ - **تسلم** بأن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة سيتوقفان على توافر موارد محلية إضافية كبيرة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتكاملتها، حسب الاقتضاء، بالمساعدة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي، وأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تسلمان بالأهمية المركزية لتعبئة الموارد المحلية التي يؤكد مبدأ المسؤولية الوطنية؛

٨ - **تعرب عن عميق القلق** إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لأقل البلدان نمواً بنسبة ٢,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٨ بالمقارنة بعام ٢٠١٧، على الرغم من حاجة تلك البلدان إلى المزيد من الدعم العالمي، ومع الإعراب عن تقديرها للبلدان القليلة التي وفّت بالتزاماتها بتقديم ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان النامية أو تجاوزتها والتي بلغت أو تجاوزت هدف تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً، تحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف الجهود لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود ملموسة إضافية لبلوغ غايات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكرر تأكيد أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال حاسماً، وتحث بالبلدان المتقدمة أن يفي كل منها بما عليه من التزامات فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، وتشجع البلدان المتقدمة على النظر في استهداف تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتؤكد من جديد، في الوقت نفسه، أن أحد الأغراض الهامة لاستخدام التمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، هو التحفيز على تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة؛

٩ - **تشعر بالتفاؤل** إزاء البلدان التي تخصص لأقل البلدان نموا نسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها؛

١٠ - **ترحب** بالجهود المتواصلة المبذولة لتحسين نوعية التعاون الإنمائي وأثره وفعاليته والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال التمويل العام، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها؛

١١ - **تهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقاً من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسـطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يشكل تكملة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلاً عنه؛

١٢ - **تلاحظ** أن صادرات أقل البلدان نموا من السلع والخدمات ازدادت بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١٨، بالمقارنة بعام ٢٠١٧، وتعرب عن قلقها من أن حصة الصادرات من السلع والخدمات، التي بلغت ٩٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٨، لا تزال بعيدة عن الغاية المحددة وهي ٢ في المائة من الصادرات العالمية على نحو ما يدعو إليه برنامج عمل اسـطنبول والغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة، وتعرب عن قلقها أيضاً لأن العجز التجاري الإجمالي لأقل البلدان نمواً ما زال مستمراً في الزيادة وتضاعف منذ عام ٢٠١١، وتهيب بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة سرعة التقدم المحرز، بغية بلوغ غايتي برنامج العمل وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٣ - **تحث** أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل القرارات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية على استيرادها أو حصص محددة عليها وتلك المتعلقة بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، وكذلك تقديم المعونة إليها من أجل التجارة، وتؤكد مجددا التزامها بزيادة دعم المعونة من أجل التجارة، لا سيما لأقل البلدان نموا، وتسعى جاهدة إلى تخصيص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نموا وفقاً لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي، وترحب بالمزيد من التعاون فيما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية، وتشجع أقل البلدان نموا على إدماج منظور التجارة في صلب خططها الإنمائية الوطنية؛

١٤ - **تسلم** بأن أقل البلدان نموا تواجه أوجه قصور كبيرة في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة ذات النوعية الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها والقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات وإلى تعزيز الربط بين الهياكل الأساسية من خلال إجراءات ملموسة، بما يفرض إلى تعظيم أوجه التآزر في تخطيط الهياكل الأساسية وتطويرها؛

١٥ - **تشدد** على أن أزمة الطاقة الحادة التي تواجهها أقل البلدان نموا تشكل قيدا شديدا على التحول الهيكلي فيها وتؤكد أن من الواجب إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك طوال عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤)، من أجل كفالة تحقيق الهدف المتمثل في حصول الجميع بحلول عام ٢٠٣٠ على الطاقة الحديثة والمستدامة التي يمكن التحويل عليها والوصول إليها بتكلفة ميسورة وضمان تناول احتياجات أقل البلدان نموا من الهياكل الأساسية، وتدعو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة التي تم تنشيطها حديثاً إلى التركيز على تحديات الطاقة

المستدامة المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، من خلال برامج محددة وشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين مصممة لتلبية احتياجات تلك البلدان؛

١٦ - **تسليم** بالإمكانات الكبيرة التي يتيحها التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي لتعزيز التجارة والنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، وتشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي لتحسين الاتصال والقدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتوسيع الأسواق، وتمكين أقل البلدان نمواً من الاندماج في شبكات القيمة الإقليمية والعالمية والاستفادة منها؛

١٧ - **تسليم أيضاً** بأن مسؤولية إبقاء الديون في مستويات يمكن تحملها تقع على عاتق البلدان المقترضة، وتقر في الوقت نفسه بأن المقرضين يتحملون أيضاً مسؤولية الإقراض بطريقة لا تقوض قدرة البلد على تحمل الديون، وتشير إلى ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والشفافية للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها، وتشجع الدول الأعضاء على العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء وممارسات فضلى بشأن المبادئ التوجيهية لمسؤوليات المدينين والدائنين في اقتراض الكيانات ذات السيادة وإقراضها، استناداً إلى المبادرات القائمة، وتؤكد أن إطار القدرة على تحمل الدين فيما يخص أقل البلدان نمواً ينبغي أن يراعي على الدوام القيود الهيكلية التي تواجهها تلك البلدان واحتياجاتها الأطول أجلاً من الاستثمارات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

١٨ - **تعرب عن بالغ قلقها** لكون عدد من أقل البلدان نمواً يعاني حالة مديونية حرجية أو هو معرض بشدة لخطر المعاناة من مثل هذه الحالة^(١١) ولأن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات تدهورت بشدة حيث ارتفعت من ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٨، وتبرز الحاجة الملحة إلى معالجة مشاكل المديونية التي تعاني منها أقل البلدان نمواً، وتؤكد ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة ديون أقل البلدان نمواً وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يُفضّل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك فيما يتعلق بالديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء، وتكرر تأكيد التزامها بالعمل من خلال المبادرات القائمة مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتعيد تأكيد أهمية الشفافية في إدارة الديون؛

١٩ - **تلاحظ** أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً قد زادت بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنةً بعام ٢٠١٧، بعد عامين متتاليين من الانخفاض الذي بلغت نسبته ١٧ في المائة في عام ٢٠١٧ و ١٣ في المائة في عام ٢٠١٦، واستمرت في التركيز على الصناعات الاستخراجية والصناعات المتصلة بها، وتؤكد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على جميع المستويات من أجل زيادة تسريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً؛

٢٠ - **تشجع** أقل البلدان نمواً على أن تقوم، وفقاً لخططها وأولوياتها الوطنية وبدعم كامل من شركائها في التنمية، بتطوير قدراتها على تتبع المعاملات المالية وإدارة الضرائب وتنظيم الجمارك وعلى

(١١) انظر صندوق النقد الدولي، تحليل القدرة على تحمل الدين: البلدان المنخفضة الدخل.

مضاعفة جهودها الرامية إلى خفض التدفقات المالية غير المشروعة بقدر كبير بحلول عام ٢٠٣٠، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، وذلك بوسائل تشمل مكافحة التهرب من الضرائب والفساد من خلال تعزيز القواعد التنظيمية الوطنية، وتشجيع أيضا الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية الأخرى على المساعدة في دعم هذه الجهود، وفقا لولاية كل منها؛

٢١ - تشير إلى الغاية ١٧-٥ من أهداف التنمية المستدامة التي قررت فيها الجمعية العامة اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتؤكد ضرورة تنفيذها المبكر؛ وتدعو الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى إبقاء مسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية العامة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وقدرة هذه البلدان على جذب هذا الاستثمار، وتشير في هذا السياق إلى مبادرة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والإطار المتكامل المعزز والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، إلى إرساء برنامج لتنمية القدرات لفائدة أجهزة تشجيع الاستثمار التابعة لأقل البلدان نمواً، وتدعو إلى توفير الدعم المالي اللازم لتفعيل هذا البرنامج؛

٢٢ - تسلّم بالأهمية الحاسمة لعمل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في تحسين قاعدة البحث العلمي والابتكار في تلك البلدان، وتعزيز التواصل بين الباحثين والمؤسسات البحثية، ومساعدة تلك البلدان في الحصول على التكنولوجيات البالغة الأهمية والاستفادة منها، والجميع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، وتحيط علماً مع التقدير بالمساهمات التي قدمتها بنغلاديش وتركيا وغينيا والنرويج والهند وبالتعهدات التي قطعها السودان، وتدعو الدول الأعضاء، فضلاً عن المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية إلى مصرف التكنولوجيا لضمان تشغيله بفعالية؛

٢٣ - تعرب عن بالغ قلقها لأن أقل البلدان نمواً تواجه تحديات غير مسبقة تعزى إلى الوتيرة المتسارعة لزيادة المخاطر المناخية والقيود الشديدة التي تحد من قدراتها، وتتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ، ومن هذه الآثار الجفاف المستمر والظواهر الجوية البالغة الشدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتآكل الساحلي، وتسرب المياه المالحة، والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية، وتحمض المحيطات، والارتفاع في وتيرة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، فضلاً عن زيادة آثارها، مما يشكل خطراً إضافياً يهدد الأمن الغذائي والصحة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعرب عن قلقها لأن النساء والفتيات كثيراً ما يتضررن على نحو غير متناسب من آثار تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى؛

٢٤ - ترحب بقمّة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، التي عقدها الأمين العام في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، لتسريع وتيرة العمل العالمي بشأن تغير المناخ، وتحيط علماً بالإعلانات الصادرة عن أقل البلدان نمواً، بما في ذلك المبادرة من أجل التكيف الفعال والقدرة على الصمود والتحالف

من أجل الحصول على الطاقة المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم معزز ومخصص إلى أقل البلدان نمواً من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود أمامه؛

٢٥ - **تسليم** بأن الكوارث، التي يتفاقم العديد منها حدة من جراء تغير المناخ والتي يزداد تواترها وشدها، تعرقل بشكل كبير التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم أيضاً بأوجه التآزر بين تنفيذ اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسلم بأهمية مواصلة تقديم الدعم والتعاون الدولي فيما يتعلق بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وبتعزيز القدرة على الصمود، وتشدد على ضرورة توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة، وتبرز الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتسلم بأن الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث تسهم في التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد تشدد على أهمية تعزيز نظم الحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر بما من أجل التقليل إلى أدنى حد من عواقب الكوارث؛

٢٦ - **تؤكد** الحاجة إلى التقليل من ضعف أقل البلدان نمواً إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية وحيال تغير المناخ، وإلى تعزيز قدرتها على مجابهة هذه التحديات وغيرها من خلال تقوية قدرتها على الصمود، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية أن تتعاون البلدان جميعها وسائر الأطراف الفاعلة على وضع وتنفيذ مزيد من التدابير العملية بصفة عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بغية بناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود لكي يتسنى لها تحمّل الصدمات الاقتصادية وتمتكن من التخفيف من آثارها السلبية، وتحمل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغلب عليها، وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع البيولوجي، وتحمل الأخطار الطبيعية للتقليل من مخاطر الكوارث، على النحو المنفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

٢٧ - **تؤكد أيضاً** الحاجة إلى التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأشد ضعفاً، بما في ذلك عن طريق تعميم مراعاة القدرة على الصمود في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، وبناء القدرة على الصمود من خلال الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وسلاسل القيمة، وبناء القدرة على الصمود من أجل خفض آثار الكوارث الطبيعية وتكاليها؛

٢٨ - **تؤكد كذلك** أهمية تحسين تنسيق وفعالية مبادرات بناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود عن طريق الاستفادة من التدابير القائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للتصدي لمختلف أنواع الكوارث والصدمات، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام بشأن التخفيف من أزمات أقل البلدان نمواً وبناء قدرتها على الصمود^(١٢)؛

٢٩ - **تشجع** البلدان على أن تضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠ وفق الغاية (هـ) من إطار سنداي، وتسلم بأهمية تعزيز مواءمة تلك الاستراتيجيات وتكاملها مع استراتيجيات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، وتسلم أيضاً بأن وضع استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠٢٠ هو فرصة لتمتين

أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وإطار سندي، وتدعو، في هذا الصدد، إلى أن يتم النظر في موضوع الحد من مخاطر الكوارث في سياق استعراض برنامج عمل اسطنبول ومتابعته؛

٣٠ - **تكرر تأكيد** دعوتها إلى الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة إجراءاتها الوطنية في سبيل تنفيذ إطار سندي بحلول عام ٢٠٣٠؛

٣١ - **تؤكد** ضرورة تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار مع زيادة التركيز على التحول الرقمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتقرر تعزيز البحوث ومبادرات بناء القدرات والابتكار والتكنولوجيا من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة وتشجيع استخدام البراهين العلمية من جميع الميادين لتهيئة المجال أمام التحول إلى التنمية المستدامة، وتعيد تأكيد التزامها بتشجيع ودعم التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة ضمانا لتسلح جميع الأطفال والشباب والبالغين بالمعارف والمهارات ذات الصلة اللازمة لتشكيل مجتمعات أقدر على الصمود وأكثر شمولاً واستدامة، ويمكنها التكيف مع التغير التكنولوجي السريع، وتعزيز التعاون الدولي من أجل دعم أقل البلدان نمواً في التصدي لما تواجهه من معوقات تقيد سبل الحصول على التكنولوجيات وعلى التعليم؛

٣٢ - **تؤكد أيضاً** أهمية استتباب السلم داخل المجتمعات ومشاركة الجميع فيها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشير إلى أهداف برنامج عمل اسطنبول المتمثلة في تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات عن طريق تعزيز العمليات الديمقراطية وإقامة مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون؛ وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والحد من الفساد ووضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة؛ وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نمواً على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

٣٣ - **تسلم** بأهمية تطوير أسواق رأس المال المحلية في أقل البلدان نمواً، الذي يمكن أن يساعد في توجيه مجموعة متزايدة من المدخرات المحلية نحو الاستثمارات المنتجة، وتؤكد من جديد التزامها بتعزيز الدعم الدولي في تطوير أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وتؤكد من جديد التزامها بالعمل على تعزيز بناء القدرات في هذا المجال، بوسائل منها المحافل الإقليمية والأقليمية والعالمية لتبادل المعارف والمساعدة التقنية وتبادل البيانات، بناء على شروط متفق عليها؛

٣٤ - **تؤكد من جديد** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة أمور أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل إدماج إجراءات واستثمارات محددة الهدف لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً؛

٣٥ - **تلاحظ مع القلق** أن استمرار النمو السكاني السريع في أقل البلدان نمواً، حيث يبلغ حالياً ٢,٣ في المائة سنوياً، يتوقع أن يضاعف عدد السكان في العديد منها في ما بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٥٠، وتلاحظ أن عدد المراهقين والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في أقل البلدان نمواً يتوقع أن يرتفع من ٢٠٧ ملايين نسمة في عام ٢٠١٩ إلى ٣٣٦ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠، وتؤكد أهمية القيام باستثمارات كبيرة في توفير خدمات الصحة والتعليم الحديث القائم على العلوم للشباب

الذين سرعان ما سيلتحقون بالقوى العاملة، بغية كفالة إدماجهم بنجاح في سوق العمل والاستفادة من الفرص التي يتيحها العائد الديمغرافي؛

٣٦ - **تسلم** بأن هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان تمتع جميع الشباب، بمن فيهم الفتيات، بإمكانية الحصول على فرص التعلم مدى الحياة وتكافؤ فرصهم في الحصول على تعليم جيد في جميع المراحل، التي تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، فضلاً عن التدريب التقني والمهني، وتلاحظ مع القلق في هذا الصدد عدم إحراز تقدم في سد الفجوات بين الجنسين في إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي ومواصلة وإتمامه، وتسلم بالحاجة إلى مواصلة توفير معاهد التعليم العالي لتخصيص أماكن ومنح دراسية للطلاب والمتدربين من أقل البلدان نمواً، ولا سيما في ميادين العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال والاقتصاد، والتشجيع على ذلك، حسب الاقتضاء، وتعزيز الدعم المقدم للمؤسسات فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتسلم بأن أقل البلدان نمواً ستستفيد استفادة همة من تحقيق التنمية المستدامة ومن تسخير كامل مهارات ومواهب سكانها، بمن فيهم النساء والفتيات؛

٣٧ - **تسلم أيضاً** بأن زيادة المشاركة وتمكين المجتمع المدني والشباب والنساء وتعزيز العمل الجماعي سيساهم في استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٨ - **تهنئ** البلدان التي استوفت شروط الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، وتلاحظ مع التقدير إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نمواً عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثلة السامية، أن تقدّم على نحو منسق ما يلزم من دعم في هذا الصدد؛

٣٩ - **تقر** بأن رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نمواً يرمز إلى ما حققه على المدى الطويل من تقدم اجتماعي واقتصادي كبير، بالتغلب على العوائق الهيكلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويطرح أيضاً العديد من التحديات للبلدان التي يرفع اسمها منها، والتي ما زالت تواجه نقاط ضعف أمام صدمات وأزمات مختلفة؛

٤٠ - **تدعو** أقل البلدان نمواً وشركاء التنمية إلى إدماج استراتيجيات الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات تقديم المعونة الخاصة بكل منها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية من أجل تنويع مصادر التمويل؛

٤١ - **تلاحظ مع التقدير** أن بعض الشركاء في التنمية منح بعض المزايا الخاصة بأقل البلدان نمواً إلى البلدان المرفوعة من تلك الفئة، مراعاةً للتحديات التي تواصل هذه البلدان مواجهتها، وتدعو الشركاء في التنمية جميعاً إلى تعزيز دعمهم لرفع البلدان من فئة أقل البلدان نمواً وانتقالها السلس حتى يمكن تقليص إمكانية تعثر المسار الإنمائي للبلدان التي هي في سبيلها إلى الخروج من هذه الفئة والبلدان التي رُفعت منها حديثاً؛

٤٢ - **تدعو** البلدان التي تستوفي شروط الرفع من فئة أقل البلدان نمواً إلى أن تنشئ آلية تشاورية، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، لإعداد استراتيجية الانتقال في أقرب وقت ممكن، وذلك بإشراك جميع المانحين وأصحاب المصلحة المعنيين؛

٤٣ - **تسليم** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً المضطلع بها داخل الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتقديم دعم منسق تنسيقاً جيداً لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الرفع من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٤٤ - **تخطيط علماً** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لصالح أقل البلدان نمواً بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دعماً لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نطاق المنظومة، وتكرر دعوتها الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج العمل في جدول أعمال المجلس؛

٤٥ - **تعرب عن تقديرها وتأييدها** للعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة؛

٤٦ - **تقرر** عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٢١ على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، وفقاً للولاية المحددة في قرارها ٢٤٢/٧٣؛

٤٧ - **تقرر أيضاً** أن ينظم اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية الذي اتفق عليه في الفقرة ٤٣ من قرارها ٢٤٢/٧٣ في نيويورك في جزأين في الفترتين من ٨ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ ومن ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، ويعقد كل منهما على مدى خمسة أيام؛

٤٨ - **تقرر كذلك** أن تنشئ مكتب اللجنة التحضيرية وأن يضم عضوين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، وتكون قطر، بوصفها البلد المضيف، وملاوي، بوصفها رئيسة مجموعة أقل البلدان نمواً، عضوين فيه بحكم الصفة، وأن تكون رئاسة المكتب مشتركة بين دولتين من الدول الأعضاء، دولة متقدمة النمو ودولة نامية؛

٤٩ - **تدعو** قطر إلى أن تستضيف، بمساعدة مكتب الممثلة السامية، وفي حدود ولايته الحالية وموارده المتاحة، اجتماعاً على مستوى القمة خلال المؤتمر للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مجموعة أقل البلدان نمواً، وتشجع الممثلين المعنيين للدول الأعضاء على المشاركة فيه؛

٥٠ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يعقد حدثاً رفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة أثناء المؤتمر، بغية كفالة تعبئة منظومة الأمم المتحدة بكاملها دعماً لأقل البلدان نمواً؛

٥١ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في أوائل عام ٢٠٢٠، حدثاً مواضيعياً خاصاً لمدة يوم واحد، من أجل تقديم مساهمة موضوعية إلى المؤتمر؛

٥٢ - **تؤكد** أهمية المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم البرلمانون والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية، وتقرر ما يلي:

(أ) أن تدعو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التسجيل لدى الأمانة العامة من أجل المشاركة في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية؛

(ب) أن تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يعدّ قائمة بأسماء ممثلي سائر المنظمات غير الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص الذين قد يشاركون في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية كمراقبين، مع مراعاة مبدأي الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل، وأن يقدم القائمة المقترحة إلى الدول الأعضاء للنظر فيها على أساس مبدأ عدم الاعتراض، وأن يعرض القائمة على الجمعية العامة^(١٣).

٥٣ - **تدعو** رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تنظيم اجتماع مخصص لتقديم مساهمات موضوعية إلى المؤتمر في إطار دورته في عام ٢٠٢٠؛

٥٤ - **تطلب** إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وصناديقها وبرامجها القيام، كل في مجال اختصاصه، بتقييمات قطاعية بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، مع التشديد بوجه خاص على المجالات التي ما زال التنفيذ فيها غير كاف، وتقديم اقتراحات باتخاذ تدابير جديدة، حسب الاقتضاء، باعتبار ذلك مساهمات إضافية في التحضير لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي عقد اجتماعات مناسبة مشتركة بين الوكالات لكفالة التعبئة والتنسيق التامين لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والهيئات الإقليمية وفقاً لولاية كل منها؛

٥٥ - **تقرر** أن يكون مكتب الممثلة السامية جهة التنسيق المعنية بالأعمال التحضيرية الموضوعية والتنظيمية للمؤتمر، وفقاً للولايات التي أسندت إليه في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، من أجل ضمان التحضير الفعال له وتعبئة وتنسيق المشاركة النشطة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

٥٦ - **تقرر أيضاً** أن تتولى وكالة الأمين العام والممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مهمة الأمين العام للمؤتمر، وأن تكون مسؤولة عن وضع جميع الترتيبات اللازمة للاضطلاع بأعمال المؤتمر؛

٥٧ - **تكرر تأكيد** الأهمية الحاسمة لمشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة كاملة وفعالة في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتؤكد أنه ينبغي توفير الموارد الكافية لذلك، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تعبئة موارد من خارج الميزانية بهدف تغطية التكلفة المتعلقة بمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نمواً؛

٥٨ - **تشجع بقوة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستثماري لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية دعماً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية وفي المؤتمر وعملياته التحضيرية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري؛

(١٣) ستعرض على الجمعية العامة قائمة الأسماء المقترحة والأسماء النهائية. ولدى اعتراض دولة عضو على اسم ما، تقوم تلك الدولة، طوعاً، بإطلاع مكتب رئيس الجمعية العامة على الأساس العام لاعتراضها، ويقوم المكتب بإطلاع أي دولة عضو، بناءً على طلبها، على أي معلومات يتلقاها.

٥٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثلة السامية، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لإذكاء الوعي العام بالمؤتمر، بطرق منها إبراز أهدافه وأهميته؛

٦٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على مدى ١٠ سنوات يحدد في جملة أمور التقدم المحرز، والدروس المستفادة والممارسات الفضلى، وكذلك المعوقات والعراقيل الهيكلية المصادفة، والثغرات القائمة في الموارد في السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة لبرنامج العمل، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة".